

2019

حدود الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط.. آفاق وتحديات وتوقعات

بيكا وايسر | مؤسسة راند الأمريكية للأبحاث والدراسات

يسعى هذا المنظور إلى تحديد حدود استراتيجية روسيا في الشرق الأوسط وينقسم إلى ثلاثة أجزاء. القسم الأول يعتمد على العقيدة الروسية والنتائج الرئيسية المستخلصة من أبحاث مؤسسة "راند" السابقة بشأن الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، لشرح ملامح الإستراتيجية الإقليمية لروسيا والأنشطة التي تشكل مقاربتها⁶. ويحدد القسم الثاني حدود النهج الروسي، بما في ذلك التحديات الكامنة الناجمة عن النظم السياسية والاقتصادية في روسيا، والقيود التي أنشأتها الدول الإقليمية، والقيود التي أنشأتها الولايات المتحدة. ويختتم هذا المنظور بالنظر في الآثار المترتبة على استمرار مشاركة روسيا في الشرق الأوسط وتأثيرها على السياسة الأمريكية في عصر المنافسة الاستراتيجية.



يبدو أن تدخل روسيا في سوريا عام 2015، يشير إلى عودة "موسكو" بعد الاتحاد السوفيتي كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط. واعتبر العديد من المحللين التدخل الروسي في سوريا جزءاً من استراتيجية روسية جديدة لاستئناف مستوى النفوذ الإقليمي الذي كان يتمتع به الاتحاد السوفيتي، وخطوة نحو استعادة وضع القوة العالمية العظيمة، ولكن "موسكو" كانت تقترب بهدوء من طريق العودة إلى المنطقة لسنوات¹.

وقد أتاحت كل من الاضطرابات التي شهدتها سوريا والربيع العربي لروسيا فرصة لزيادة مشاركتها في المنطقة، ورافق تلك الفرصة ارتفاعاً سريعاً في الأنشطة الاقتصادية والسياسية الروسية عبر المنطقة. منذ منتصف القرن العشرين، برز نهج روسي جديد تجاه الشرق الأوسط، مؤكداً على المكاسب الاقتصادية التي تحققت في المعاملات والارتباطات الجيوسياسية غير الإيديولوجية مع مجموعة واسعة من الشركاء. ويبدو أن روسيا في كل مكان في المنطقة - من شمال إفريقيا والشام إلى الخليج - تشارك الدول في صفقات اقتصادية تتراوح بين الاستثمار في الصناعة الروسية ومبيعات الأسلحة لتحقيق استقرار أسعار النفط. وقد تمكنت "موسكو" من تعميق الشراكات في المنطقة، وفي الوقت نفسه موازنة العلاقات مع المنافسين الإقليميين. وعلى سبيل المثال، تتعاون روسيا مع إيران في سوريا في نفس الوقت الذي تتعاون فيه مع المملكة العربية السعودية للتفاوض بشأن أسعار النفط. وقد طورت روسيا أيضاً تنسيقاً وثيقاً مع كل من إسرائيل وإيران في المسرح السوري وتلعب دوراً هاماً في تحديد مستقبل المنطقة كطرف في المحادثات والمفاوضات العديدة حول سوريا واليمن وعملية السلام الإسرائيلية-العربية. ومن خلال كل هذه الأنشطة وأكثر من ذلك، أصبحت روسيا شريكا جذاباً لدول الشرق الأوسط، حيث إنها تدخل ظاهرياً لملاء فراغ متصور في السلطة تركته القيادة الأمريكية المنسحبة، لتعرض التعاون دون شروط سياسية، وهو عرض يتناقض من النهج الذي تفضله الولايات المتحدة.

***بيكا وايسر: حاصلة على الماجستير في العلاقات الخارجية. جامعة جورج تاون؛ حصلت على شهادة الدراسات الدولية والعالمية والدراسات الإسلامية والشرق أوسطية، جامعة برانديز.**

***للإطلاع على النص الأصلي باللغة الإنجليزية.. اضغط على الرابط التالي:**
<https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE340.html>

وصف بحثنا السابق الاستراتيجية الروسية المعاصرة في المنطقة على أنها نهج يعتمد على الموارد والفرص يسعى إلى تحقيق مزايا اقتصادية وسياسية وأمنية قصيرة الأجل مع تقليل مزايا منافسيها المحتملين، وخاصة الولايات المتحدة، من حيث المدى والمعاملات. بدأ أن استراتيجية "موسكو" ناجحة: نظرت عدة دول إقليمية إلى روسيا على أنها أكثر نفوذاً وسعت للحصول على دعمها، كما أن التجارة الروسية مع المنطقة أخذت في الارتفاع، ومقعد "موسكو" على طاولة المفاوضات متعددة الأطراف الحاسمة بشأن القضايا الإقليمية محجوز. حتى المقامرة الروسية الأكثر خطورة، مثل تدخلها العسكري في سوريا، يبدو أنها تؤتي ثمارها لأن "موسكو" أصبحت فيما يبدو لاعباً لا غنى عنه في الشرق الأوسط.

قد يبدو نهج روسيا تجاه الشرق الأوسط بمثابة استراتيجية رابحة تجني ثمارها في الوقت الحالي. ومع ذلك، فإن ذلك النهج لا يخلُ من تحديات ومخاطر كبيرة. إن قرار روسيا بإشراك لاعبين متعددين في المنطقة، بما في ذلك المعارضون لبعضهم البعض، مثل المملكة العربية السعودية وإيران، يخلق وضعاً يتعين على روسيا فيه السير على حبل مشدود بين الموازنة بين مصالح وأهداف كل من طهران والرياض، وتجنب الانخراط في نزاعات المصالح الإقليمية. لا يمكن أن يستوعب الاقتصاد الروسي، الذي يكافح بموجب العقوبات الأمريكية والأوروبية ويتقرب تقلب أسعار النفط، سوى عدداً محدوداً من الأنشطة الخارجية لأن روسيا لديها العديد من المتطلبات الاقتصادية المحلية التي تتفوق على المبادرات الخارجية. وينطبق هذا بشكل خاص على الأنشطة في الشرق الأوسط، وهي منطقة ذات أهمية ثانوية مقارنة بالمصالح الروسية في أوروبا وقربها من الخارج³. علاوة على ذلك، يعتمد نهج روسيا إلى حد كبير على الفرص الاقتصادية والسياسية التي أوجدتها القوى الأخرى في المنطقة - على وجه الخصوص، من جانب دول الشرق الأوسط، والتي تدفع إلى حد كبير الطلب على المشاركة الروسية - مما يجعل من الصعب على روسيا أن تفتح ثغراتها وفرصها الخاصة⁴. وعلى الرغم من نفوذها المتجدد، ستواجه روسيا صعوبات في الحفاظ على مستوى مشاركتها الحالي وتلبية طموحاتها الجيوسياسية في المنطقة. وبالنظر إلى أن استراتيجية روسيا الحالية تركز على المدى القصير، فإن نجاحها على المدى الطويل يظل مسألة مفتوحة⁵.

قد يبدو نهج روسيا تجاه الشرق الأوسط بمثابة استراتيجية رابحة تجني ثمارها في الوقت الحالي. ومع ذلك، فإن ذلك النهج لا يخلُ من تحديات ومخاطر كبيرة.

يسعى هذا المنظور إلى تحديد حدود استراتيجية روسيا في الشرق الأوسط وينقسم إلى ثلاثة أجزاء. القسم الأول يعتمد على العقيدة الروسية والناتج الرئيسية المستخلصة من أبحاث مؤسسة "راندا" السابقة بشأن الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، لشرح ملامح الإستراتيجية الإقليمية لروسيا والأنشطة التي تشكل مقاربتها⁶. ويحدد القسم الثاني حدود النهج الروسي، بما في ذلك التحديات الكامنة الناجمة عن النظم السياسية والاقتصادية في روسيا، والقيود التي أنشأتها الدول الإقليمية، والقيود التي أنشأتها الولايات المتحدة. ويختتم هذا المنظور بالنظر في الآثار المترتبة على استمرار مشاركة روسيا في الشرق الأوسط وتأثيرها على السياسة الأمريكية في عصر المنافسة الاستراتيجية⁷.

يعتمد التحليل المقدم هنا على أبحاث "راند" السابقة وتم تطويره من خلال مراجعة الأدبيات المنظمة وورشة عمل للخبراء في الموضوع. وقد تضمنت مراجعة الأدبيات العقيدة الروسية والبيانات الحكومية والأوراق المقدمة في ورشة العمل والأدب الأكاديمي والسياسي الأوسع حول الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط⁸. انعقدت ورشة العمل في مارس/آذار 2018 من قبل مؤسسة "راند" وكلية لندن للاقتصاد (LSE) ومركز الشرق الأوسط في لندن وجمع مشاركين من روسيا والشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة من ذوي الخبرة في الاقتصاد الروسي والشرق الأوسط والسياسة والأمن. وكانت تلك هي الورشة الثالثة في سلسلة من ورش العمل التي تركز على تحليل الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط⁹.

الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط

إن مقارنة روسيا تجاه الشرق الأوسط مدفوعة بالعديد من مبادئ وأولويات السياسة الخارجية، والتي يمكن تمييز بعضها من خلال العقيدة الروسية والبيانات الحكومية. يعد الشرق الأوسط سمة من سمات مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الروسي، لكن المنطقة لم يتم تقديمها في الوثيقة كأولوية بالنسبة لـ "موسكو"¹⁰. تؤكد الإصدارات السابقة من منظور تحليل السياسة الروسية على أهمية تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، إلى حد كبير في إشارة إلى عملية السلام العربية الإسرائيلية. ومع ذلك، يأخذ مفهوم السياسة الروسية لعام 2013 في الاعتبار الربيع العربي لعام 2011 وما ينتج عنه من عدم الاستقرار¹¹.

تشير التكرارات اللاحقة لمفهوم السياسة الروسية إلى توسيع العلاقات الثنائية مع دول الشرق الأوسط كهدف، وتم إبراز كل من إيران وسوريا على وجه التحديد كأولويات داخل المنطقة¹². وعلى نطاق أوسع، تسعى استراتيجية الأمن القومي الروسية لعام 2015 إلى زيادة أمن الطاقة، حيث تشير العقيدة العسكرية الروسية (آخر تحديث في 2014) إلى الرغبة في توسيع التعاون "العسكري-السياسي" و"العسكري-التقني" مع الدول الأجنبية كما كان لسنوات عديدة¹³.

يمكن رؤية كل من هذه الأولويات في النهج الإقليمي لروسيا، والذي يسلط الضوء على أنشطة التعاون في مجال الطاقة والدفاع والتجارة والاستثمار¹⁴. ويمكن أن يعزى اهتمام "موسكو" بالشرق الأوسط إلى حد كبير إلى ثلاثة أهداف رئيسية. أولاً، النشاط الروسي مدفوع بمكانة دولية ورغبة في الحصول على مقعد على طاولة المفاوضات والقرارات الرئيسية¹⁵. ثانياً، تنظر روسيا إلى الشرق الأوسط كفرصة لتعزيز اقتصادها من خلال التجارة والاستثمار¹⁶. ويعكس هذا جزئياً نشاط "موسكو" من أجل مصلحة طويلة الأجل تتمثل في أسعار النفط العالمية، التي تعتبر حيوية لصحة الاقتصاد الروسي¹⁷. وأخيراً، تسعى روسيا إلى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، جزئياً للحفاظ على الأنظمة الحالية لتجنب الدول الفاشلة، ومنع انتشار الإرهاب إلى روسيا وجيرانها. إن انتشار الإرهاب الدولي يقلق "موسكو" بشدة، بالنظر إلى مخاوف روسيا طويلة الأمد من التطرف الإسلامي والإرهاب، وهي المخاوف التي تفاقمت بسبب عودة المقاتلين الأجانب الروس والإرهاب المتزايد وعدم الاستقرار الناجم عن تغيير النظام و"التدخل الخارجي"¹⁸. وقد أدى السعي من أجل الاستقرار، جزئياً، إلى زيادة الانخراط الروسي في المنطقة بما في ذلك سوريا- بعد الربيع العربي، لأن روسيا نظرت إلى التدخلات الغربية في العراق وليبيا على أنها تقوض الاستقرار الإقليمي¹⁹. كذلك، هناك بعض المصالح الإضافية، مثل تأمين الوصول إلى المجال الجوي الروسي والقواعد البحرية في سوريا، وهي مصالح دفعت النشاط الروسي أيضاً ولكن لا ينبغي اعتبارها مؤشراً للتوسع العسكري الإقليمي الأوسع لأن روسيا لم تسع لتكرار مشاركتها العسكرية وهدستها في سوريا في أماكن أخرى، كما هو الحال في ليبيا²⁰.

يؤكد تقرير "راند" لعام 2017 أن الاستراتيجية الروسية في المنطقة هي نهج يعتمد على الموارد والفرص ويسعى إلى تعظيم المزايا الاقتصادية والسياسية والأمنية قصيرة الأجل مع تقليل مزايا منافسيها المحتملين على النفوذ، لا سيما الولايات المتحدة²¹. حيثما أمكن، تقدم روسيا نفسها إلى دول الشرق الأوسط كبديل، وتحديداً للولايات المتحدة. بالنسبة لـ "موسكو"، يوفر تصور حكام الشرق الأوسط وجود فجوة في القيادة الغربية و"عدم التوافق السياسي" الغربي في جميع أنحاء المنطقة فرصاً واسعة لاكتساب النفوذ في الشرق الأوسط²². ويتعارض نهج روسيا مع الولايات المتحدة من حيث إنها مرنة، على المدى القصير، وأكثر تفاعلية في معاملاتها بينما تطمح "واشنطن" إلى بناء علاقات طويلة الأمد مع شركاء إقليميين، مبنية على ضمان الأمن الأمريكي وتعزيز القيم الغربية، مثل حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون.

يرتبط نشاط روسيا ارتباطاً وثيقاً بالموارد المتاحة بطريقتين: أولاً، تكون "موسكو" أكثر نشاطاً عندما لا تؤدي الضغوط الاقتصادية الخاصة بها إلى كبح الأنشطة خارج حدودها. في الواقع، تساعد استثمارات روسيا الاقتصادية ومبيعات الأسلحة في الشرق الأوسط في تمويل أنشطتها، بما في ذلك تلك الموجودة في المنطقة نفسها. ثانياً، تكون روسيا أكثر نشاطاً في الشرق الأوسط عندما يكون للجهات الفاعلة الإقليمية موارد كافية للاستثمار - وبالتالي ضمان الأنشطة الروسية - وعندما تزيد حالة عدم الاستقرار أو الأخطاء من جانب الجهات الفاعلة الأخرى، مثل الولايات المتحدة، من الطلب على أنظمة الأسلحة الروسية والنفط الثابت الأسعار، وسوق القوة²³. على سبيل المثال، استياء قادة الخليج من استجابة إدارة "أوباما" للربيع العربي وفقدانهم للثقة في الالتزام الأمني الأمريكي كان نعمة بالنسبة لـ "موسكو"، لأن هذه الدول سعت إلى إشراك روسيا كبديل. أدى حجب "واشنطن" لمبيعات الأسلحة إلى مصر والبحرين بسبب مخاوف حقوق الإنسان إلى توصل "القاهرة" و"المنامة" إلى اتفاقات لبيع الأسلحة مع "موسكو"²⁴. ونتيجة لذلك، فإن التفاعل الإقليمي لروسيا هو رد فعل بسبب قيودها ويرتبط بتوفر الموارد والفرصة.

يرتبط نشاط روسيا ارتباطاً وثيقاً بالموارد المتاحة بطريقتين: أولاً، تكون "موسكو" أكثر نشاطاً عندما لا تؤدي الضغوط الاقتصادية الخاصة بها إلى كبح الأنشطة خارج حدودها.

تقدم روسيا سياستها الخارجية على أنها علمانية وتفاعلية مرنة وغير إيديولوجية، مما يسمح للحكومة وقادة الأعمال الروس بالتفاعل مع جميع الجهات الحكومية في المنطقة، بما في ذلك تلك (مثل المملكة العربية السعودية وإيران وإسرائيل) التي لديها أجندات منافسة مباشرة²⁵. ويؤدي عرض "موسكو" للحياد الإيديولوجي إلى زيادة عدد الفرص المتاحة للتأثير والاستثمار الاقتصادي والوساطة الدبلوماسية، وفي بعض الحالات الاضطراب. يسمح منهج روسيا المرن باستغلال الفرص مع الحد في الوقت نفسه من الالتزامات والتكاليف، بالنظر إلى تركيزها على المدى القصير²⁶.

التحديات التي تواجه النهج الإقليمي لروسيا

على الرغم من أن الاستراتيجية الإقليمية لروسيا تبدو وكأنها تؤتي ثمارها في الوقت الحالي، إلا أنها محفوفة بالقيود، وتواجه العديد من التحديات وفقاً لأفق زمني أطول. إن التركيز الحالي على المكاسب الجيوسياسية لروسيا في المنطقة - وبشكل أساسي، قدرتها على منع انهيار نظام الرئيس السوري بشار الأسد وزيادة نفوذها ومكانتها في الشرق الأوسط - يحجب تحدياتها الحالية والمستقبلية في الشرق الأوسط. أُلقت ورش العمل ومراجعة التطورات والأحداث الضوء على القيود طويلة المدى لاستراتيجية "موسكو" الإقليمية، من القيود الناجمة عن القيود المحلية إلى القيود التي تفرضها الكيانات الإقليمية، وحتى القيود التي تفرضها الولايات المتحدة.

لا يزال الاقتصاد الروسي يعاني من العقوبات الأمريكية والأوروبية²⁷. وقد أدى هروب رؤوس الأموال وتقليص الاستثمار الأجنبي بعد فرض العقوبات إلى تباطؤ كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي، ما تسبب في ضغوط محلية لأن "موسكو" فرضت تدابير تقشفية²⁸. ونتيجة لذلك، أصبح الاقتصاد الروسي أكثر اعتماداً على الطاقة، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة تعرض "موسكو" لأسعار الطاقة المتقلبة²⁹. يتطلب اعتماد روسيا على الطاقة الحفاظ على الوصول إلى الأسواق ومواصلة التعاون مع المملكة العربية السعودية للتفاوض على أسعار النفط وإنتاجه في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)³⁰. كذلك، فإن موقف "موسكو" المحايد من استفتاء الاستقلال الكردي، حيث كانت روسيا واحدة من القوى الرئيسية القليلة التي لم تطالب حكومة إقليم كردستان بالتراجع، كان مدفوعاً من امتلاك روسيا لحقوق عدة حقول نفطية وحقول الغاز في كل من العراق وكردستان³¹، ضمن دبلوماسية الطاقة المسعورة بين بغداد و"أربيل"، في الفترة التي تسبق استفتاء الاستقلال الكردي، وهو ما يمثل الدور الحاسم الذي تلعبه الطاقة في دبلوماسية روسيا.

ليس لروسيا وجود اقتصادي قوي في الشرق الأوسط، باستثناء قطاع الطاقة وبعض المناطق التجارية المتخصصة. ومع ذلك، فقد عززت "موسكو" بمهارة أنشطتها الدبلوماسية والعسكرية في المنطقة من أجل أن يكون لها وجود كبير مقارنة بقوتها الاقتصادية المتدهورة³². لكن النظرة الاقتصادية الروسية بعيدة المدى لا تزال غير مواتية، ما يثير الشكوك حول توفر الموارد التي قد تستخدم لضمان الأنشطة الروسية في الداخل والخارج³³.

إن تكاليف الحفاظ على الوجود العسكري الروسي طويل الأجل ومشاركة روسيا في سوريا والتكلفة المحتملة لإعادة الإعمار³⁴ - التي تقدر الأمم المتحدة أنها لا تقل عن 250 مليار دولار - تبدو باهظة، على الرغم من أن روسيا أوضحت أنها لا تنوي تحمل فاتورة إعادة الإعمار بأكملها³⁵. وعلى الرغم من أن روسيا قد أبرمت العديد من صفقات الطاقة والبنية التحتية مع "دمشق" في محاولة لجني غنائم إعادة الإعمار في سوريا، فمن غير المرجح أن تتحقق الفوائد المالية لهذه المساعي في المستقبل القريب. ومن غير المرجح أن تحدث الأنشطة الإقليمية لروسيا، بما في ذلك إعادة الإعمار التي تتطلب تمويلًا إضافيًا لمزيد من الوجود العسكري والدبلوماسي، أي فائدة نظراً للقيود الاقتصادية³⁶.

حددت دول الخليج الحاجة الاقتصادية الحالية لروسيا على أنها نقطة ضعف يمكن أن تستغلها لتحقيق مكاسب سياسية خاصة بهم: تريد روسيا استثماراً محلياً، ما يعطي نفوذاً لدول الخليج الغنية بالموارد³⁷. ويتماشي هذا مع أولوياتهم السياسية في المنطقة، على الرغم من

نجاح هذا التكتيك. ومن جانبها، سعت روسيا بشكل متزايد إلى إبرام صفقات استثمارية مع صناديق الثروة السيادية بدولة الخليج كوسيلة للالتفاف على العقوبات وإدخال رأس المال الذي هي في أمس الحاجة إليه في الصناعة والبنية التحتية الروسية³⁸. إن تعرض روسيا للعقوبات التجارية والمالية المستقبلية يجعل هذا الحل مهما لقدرة "موسكو" على تأمين أنشطتها، سواء في الداخل أو في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن الكثير من رأس المال الموعود لم يتحقق، في حين أن بعض الاستثمارات لم تسفر عن التأثير المتوقع على الاقتصاد الروسي³⁹. وعلاوة على ذلك، تترك هذه الدول المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في روسيا⁴⁰. إذا فشلت دول الخليج في رؤية العائد الاقتصادي أو السياسي على الاستثمار، فقد يتخلون عن شراكات اقتصادية مستقبلية مع روسيا، مما يقلل الاستثمار الذي تمس الحاجة إليه في الاقتصاد الروسي ويحد من قدرة روسيا على تمويل وتوسيع أنشطتها الإقليمية.

من دون الإصلاح الاقتصادي الداخلي، من المحتمل أن يستمر الاقتصاد الروسي في اتجاه الركود وقد لا تتمكن "موسكو" من توسيع أو حتى الحفاظ على مستوياتها الحالية من المشاركة السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط⁴¹. توفر هذه الأنشطة لروسيا وجود في الشرق الأوسط، وهي المنطقة التي يكتسي فيها الحضور والعلاقات الشخصية أهمية كبيرة، لا سيما إذا استمرت "موسكو" في البحث عن استثمارات من الشرق الأوسط. وإذا كانت "موسكو" تفتقر إلى الموارد الكافية لتمويل المشاركة الخارجية لأن هذه الموارد مطلوبة لتمويل الأولويات المحلية، فمن المرجح أن تقلل روسيا من أنشطتها في الشرق الأوسط أو على الأقل تحافظ على هذه الأنشطة عند مستوياتها الحالية بدلاً من التوسع لتحقيق مزيد من التأثير في السعي لتحقيق وضع قوة عظمى⁴². إذا حدث هذا التخفيض، فإن استراتيجية روسيا المتمثلة في متابعة علاقات المعاملات القائمة على التوافق على المدى القصير للمصالح ستعرض للخطر، خاصةً لأن قادة الشرق الأوسط يقدرون بقوة الوجود والالتزام.

يمكن لروسيا أن تسعى إلى زيادة الوجود المنخفض في الشرق الأوسط إلى الحد الأقصى من خلال تضخيم جهودها في مجال القوة الناعمة لزيادة نفوذها في المنطقة، من خلال المبادرات الثقافية والإعلامية، دون استخدام تدابير قسرية. ومع ذلك، فإن النفوذ المحدود للقوة الناعمة يمثل حالياً نقطة ضعف مركزية في النهج الإقليمي لروسيا. وكما أشار أحد المشاركين في ورشة العمل: "يتعين على روسيا أن تتعلم القوة الناعمة حتى تتمكن من تعزيز مكاسبها في أماكن مثل سوريا"⁴³. وعلى الرغم من أن روسيا قد زادت وسائل إعلامها وبرامجها باللغة العربية، إلا أنها حققت مكاسب إضافية في تغيير الروايات في المنطقة⁴⁴. ومع ذلك، فقد ترددت الروايات الروسية مع شرائح معينة من السكان، حيث أشار 20% من الشباب العربي إلى روسيا كحليف⁴⁵. ومع ذلك، فإن هذه المكاسب لا تزال قاصرة لأن المبادرات الإعلامية الإقليمية باللغة الروسية في روسيا قد فشلت في توسيع هذه القاعدة وتكرار نجاح وسائل الإعلام المملوكة لروسيا في أجزاء من أوروبا وعمليات المعلومات الروسية الأشمل في الولايات المتحدة وأوروبا. إن تحسين إسقاط وتنفيذ القوة الناعمة لروسيا في الشرق الأوسط سوف يتطلب من "موسكو" أن تجعل هذا المجال أولوية، ما يعني تحويل موارد شحيحة بالفعل إلى ذلك المجال. ومن غير الواضح ما إذا كانت روسيا على استعداد للقيام بمثل هذه المقايضة بالنظر إلى التركيز على المدى القصير لاستراتيجيتها، لأن تعزيز قدرات القوة الناعمة لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط هو مسعى طويل الأجل.

الشراكات المتعددة لروسيا توفر فوائد قصيرة الأجل ولكنها تنطوي على مخاطر طويلة الأجل

جزء من استراتيجية روسيا الإقليمية هو بناء والحفاظ على العلاقات مع العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية. لقد أثبتت "موسكو" نجاحها في إشراك الدول على خلاف مع بعضها البعض - مثل إسرائيل وإيران - وتمكنت من تعميق العلاقات مع كلا الجانبين. توفر موازنة روسيا للجهات الفاعلة المتعددة المرونة، وليس ربط موسكو بأي بلد أو معسكر أو موقف معين. تبقى سوريا هي الاستثناء من هذا النهج، لأن موسكو ودمشق لديهما علاقة طويلة الأمد وأظهرت روسيا استعدادها للتدخل عسكرياً نيابة عن نظام الأسد.

يزيد نهج روسيا متعددة الشركاء من عدد الأرباح الاقتصادية والدبلوماسية المحتملة التي يمكن أن تجنيها "موسكو". ونظراً لأن هؤلاء الشركاء هم دول وكيانات سياسية لها مصالحها وأهدافها الخاصة، فقد وجدت روسيا نفسها تسير في حبل مشدود لضمان عدم غضبها أو جعلها مديناً جداً من جانب الآخر. يمكن ملاحظة ذلك من خلال موازنة "موسكو" للمنافسات الإقليمية الحكومية، مثل قطر مقابل البحرين ومصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة. تنتقل روسيا أيضاً في الأنظمة السياسية الداخلية المعقدة، كما هو الحال في العراق، حيث تشترك روسيا مع العديد من العناصر السياسية المتنافسة، بما في ذلك الحكومة العراقية والزعماء البرلمانيون، ومسؤولو حكومة إقليم كردستان، والسياسيون المدعومون من إيران⁴⁶. وقد حدثت المشاركة دون تحيز مع جميع الأطراف الإقليمية تقريباً من العمق من هذه الارتباطات، ومنعت "موسكو" من أن تصبح أكثر من شريك ثانوي. كما لاحظ أحد المشاركين في ورشة العمل: "قد تلتزم روسيا بشركائها، لكن يبدو أن لديها عدداً كبيراً من الشركاء"⁴⁷.

يزيد نهج روسيا متعددة الشركاء من عدد الأرباح الاقتصادية والدبلوماسية المحتملة التي يمكن أن تجنيها "موسكو". ونظراً لأن هؤلاء الشركاء هم دول وكيانات سياسية لها مصالحها وأهدافها الخاصة، فقد وجدت روسيا نفسها تسير على حبل مشدود.

إن رغبة روسيا في الحفاظ على العلاقات غير الإيديولوجية والمعاملات مع جميع الأطراف في الشرق الأوسط قد تشربت نوع من عدم الثقة من جانب العديد من علاقات روسيا في الشرق الأوسط⁴⁸. على سبيل المثال، لدى القيادة الإيرانية الحالية عدم ثقة تاريخية في روسيا تنبع من الدعم العسكري للاتحاد السوفيتي للعراق خلال الحرب بين إيران والعراق⁴⁹. إن ارتباطات "موسكو" الأحدث عهداً مع الدول في كثير من الأحيان بمعارضتها لإيران، مثل إسرائيل والسعودية، غدت شكوك القيادة الإيرانية المستمرة بأهداف "موسكو" على المدى الطويل⁵⁰، إضافة إلى التعاون في سوريا لدعم نظام "الأسد"، وهذا النوع من عدم الثقة يحد من عمق علاقتهم. أصبحت الاختلافات التنفيذية والسياساتية بين الاثنين في سوريا -مثل الخلاف حول استخدام روسيا للقواعد الجوية الإيرانية⁵¹ أو الأهداف المختلفة على وجود حزب الله على المدى الطويل في سوريا⁵²- نقاط احتكاك أكبر.

علاوة على ذلك، فإن الإجراءات التي يتخذها شركاء روسيا، مثل إيران، قد تقوض مصالح روسيا في الشرق الأوسط. على الرغم من أن روسيا قد تكون شريكاً لإيران في سوريا، إلا أن النشاط الإيراني الخبيث في الخليج، مثل الهجومات الإلكترونية الذي يشبه النشاط المزعوم الذي قامت به إيران ضد شركة "أرامكو" السعودية (شركة النفط العربية السعودية)⁵³ أو أحدث الاستنزافات البحرية ضد ناقلات النفط التجارية⁵⁴، يمكن أن يهدد المصالح الاقتصادية الروسية مع دول الخليج. والأكثر من ذلك، أن دول الخليج وغيرها من أهداف التخريب الإيراني قد تسعى إلى مطالبة روسيا بتقييد الأنشطة الإيرانية كشرط مسبق لمزيد من التعاون أو استمراره. هذا صحيح بشكل خاص في المجال الاقتصادي، لأن دول الخليج لها نفوذ كبير على "موسكو"، لأن روسيا ستستفيد أكثر من صفقات الاستثمار المشتركة من دول الخليج. ومن غير الواضح ما إذا كانت روسيا لديها القدرة على فعل أكثر من مجرد التأثير على إيران لتغيير سلوكها دون تعميق شراكتها، وهي خطوة تتعرض لخطر تحويل الشراكة إلى تحالف. ومع ذلك، فإن التزام "موسكو" الكامل بإيران سيخلق اختلالاً في استراتيجيتها الحالية، والذي من المحتمل أن يؤدي إلى إغلاق الأبواب في أماكن أخرى والقيود على عدد الفرص المتاحة لروسيا⁵⁴.

وعلى الرغم من أن روسيا تمكنت حتى الآن من تجنب التورط في التصعيد الإقليمي، فقد لا يظل هذا هو الحال مع زيادة ترسيخ الخصومات وتصعيد الدول عن طريق القدرات الجديدة. قد يؤدي الصراع المحتمل بين شريكين لروسيا، مثل إسرائيل وإيران أو إيران والسعودية، إلى إجبار موسكو على اختيار أحد الجانبين⁵⁵. ويبرز هذا الوضع كيف يمكن أن يكون من الصعب على روسيا الالتزام بأنواع السياسات التي من شأنها أن تعزز أكثر من ذلك، علاقات دائمة مع استمرار تعظيم الفرص المتاحة مع مختلف الشركاء.

في أفضل السيناريوهات، ستحاول روسيا التحكيم في مثل هذا الصراع، لأنها وضعت نفسها كوسيط للنزاعات، بعد أن شاركت في العديد من المفاوضات حول عملية السلام العربية-الإسرائيلية، وعرضت مؤخرًا الوساطة في النزاعات في سوريا واليمن، وكذلك الصدع الخليجي عام 2017⁵⁶، حيث تندفع روسيا إلى الحصول على مقعد على طاولة المفاوضات والقرارات الرئيسية في المنطقة كجزء من سعيها للحصول على وضع قوة عظمى⁵⁷. على سبيل المثال، في السنوات الأخيرة، لعبت روسيا دوراً مهماً في المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني والتسوية السياسية المحتملة في سوريا⁵⁸. ومع ذلك، فإن هذا النهج لا يخلو من المخاطر، لأنه قد يزيد من تعقيد عمل توازن روسيا على المدى الطويل. إن مثل هذه المشاركة متعددة الأطراف تضع عبء "موسكو" على عاتقها للمساعدة في التوسط في النزاعات التي تفضل تجنبها، وتجربها إلى النزاعات داخل المنطقة التي من المحتمل أن تؤدي إلى تدهور فرصها الاقتصادية والسياسية

كذلك، تتفاقم هذه المخاطر أكثر عندما تعتقد الأطراف المتورطة في هذه النزاعات أن لديهم نفوذاً على روسيا يمكنهم استغلاله لإجبار "موسكو" على الوقوف إلى جانبهم.

كذلك، تتفاقم هذه المخاطر أكثر عندما تعتقد الأطراف المتورطة في هذه النزاعات أن لديهم نفوذاً على روسيا يمكنهم استغلاله لإجبار "موسكو" على الوقوف إلى جانبهم. على سبيل المثال، أدى الخلاف الخليجي لعام 2017 -الذي قطعت فيه البحرين ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة العلاقات الدبلوماسية مع قطر وفرض حصاراً جويًا وبريًا وبحريًا- إلى وقوع روسيا في منتصف لعبة التأثير⁵⁹. حتى الآن، رفضت "موسكو" التعبير علناً عن موقفها من الصدع الخليجي، وقد أشركت كلا الجانبين في الحفاظ على إمكانية الوصول إلى العديد من المحسنين الاقتصاديين وتعظيم فرصها على المدى القصير⁶⁰. وعلى الرغم من أن هذا الحياد قد أفاد روسيا على المدى القصير، لأن جميع الأطراف سعت إلى إشراك "موسكو" لمنعها من الوقوع في المعسكر الآخر، وهذا الحياد يحد من عمق العلاقات الثنائية لروسيا مع كل من دول مجلس التعاون الخليجي.

قد لا تكون روسيا قادرة على تجنب محاولات شركائها لتقييد سلوكها على المدى الطويل. حاولت دول الشرق الأوسط (ولا سيما دول الخليج) أن تمارس نفوذها الاقتصادي على "موسكو" لتحقيق نتائج تتماشى مع مصالحها أكثر من مصالح خصومها. لقد كانت سوريا مثلاً مفيداً للعبة ذات المستويين التي تميز مشاركة الخليج مع روسيا، حيث استخدمت دول الخليج فيها حوافز اقتصادية في شكل استثمار في محاولة للاحتفاظ بدرجة من النفوذ على صنع القرار الروسي، مع إرسال "واشنطن" في وقت واحد رسالة استياء من سياساتها تجاه سوريا⁶¹. وعلى الرغم من أن روسيا سعيدة بالتوصل إلى استراتيجية التحوط لدول الخليج وقبلت هذه التحفيز الاقتصادية بسهولة، إلا أن هذه الإجراءات أظهرت تأثيراً ضئيلاً على سياسة روسيا تجاه سوريا أو علاقتها مع "الأسد". في الأونة الأخيرة، بدت بعض دول

الخليج على ما يبدو أكثر قبولاً لفكرة أن "الأسد" باق في السلطة وأعدت ففتح سفاراتها في "دمشق"⁶². وعلى الرغم من أن هذا قد يكون لصالح روسيا، إلا أنه قد ثبت في الواقع أنه يثبط نفوذ روسيا على "الأسد" والقدرة على تشكيل بيئة ما بعد الصراع في سوريا، وقد توفر مكاناً آخر لدول الخليج للضغط على "موسكو" بشأن علاقتها بـ"طهران".

لا تزال روسيا خائفة حقاً من أن تصبح مديناً للغاية لممثل واحد في الشرق الأوسط، لكن يمكن أن تضطر إلى اختيار الأطراف بينما تتضح علاقاتها. هذا يسلط الضوء على كيف يتطلب نهج روسيا متعدد الشركاء المرن من "موسكو" تجنب الالتزامات العميقة، على الرغم من القيود التي يفرضها ذلك على ما يمكن أن تنجزه روسيا، حيث إن تجنب الالتزام يمكن أن يؤدي إلى تجنب نوع النفوذ الكبير الذي تسعى إليه "موسكو".

من المرجح أن تظل روسيا معتمدة على الفرص التي أوجدتها الدول الإقليمية والعقبات الغربية

يؤكد بحثنا السابق أن الاستراتيجية الإقليمية لروسيا تعتمد على توفر الموارد والفرص⁶³. وعندما يزداد ذلك، يزداد النشاط الروسي؛ عندما تكون هذه شحيحة، تقل المشاركة الروسية. حتى الآن، كانت مشاركة روسيا الإقليمية قائمة على الفرص التي استفادت منها لتضخيم دورها في الشرق الأوسط. على سبيل المثال، أتاح الربيع العربي فرصة لروسيا لإعادة إدخال نفسها بالقوة ثقيلة خارجية في المنطقة. حتى تدخلها في سوريا لم يكن قراراً لروسيا بالكامل، بل كان، بطريقة أو بأخرى، ناجماً عن مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السابقة التي فوضت نظام "الأسد" الحاكم وأدت إلى تدخل روسيا العسكري الإقليمي الوحيد لدعم شريك قديم⁶⁴. أتاح التدخل الروسي في سوريا، بدوره، لـ"موسكو" الفرصة لتصبح صوتاً رئيسياً في المفاوضات حول مستقبل سوريا⁶⁵، وزيادة وجودها العسكري في بلاد الشام⁶⁶، وتعزيز تعاونها التكتيكي مع إيران والنظام السوري⁶⁷.

**وعلى الرغم من أن مشاركة
روسيا المتزايدة في سوريا قد
تحولت إلى تجدد الانخراط
الاقتصادي والدبلوماسي في
الشرق الأوسط، وهذا
مدفوع جزئياً برغبة دول
الشرق الأوسط في التقارب
إلى روسيا خارج نطاق
الولايات المتحدة.**

اقترح المشاركون في ورشة العمل أن ترى روسيا فرصاً في نقاط الضعف الموجودة مسبقاً في دول الشرق الأوسط. في العراق، على سبيل المثال، أتاح تفتيت النخب السياسية وصنع القرار اللامركزي فرصاً أمام روسيا لتضخيم نفوذها من خلال زيادة عدد الجهات الفاعلة التي يمكن أن تشاركها وتلعب بعضها البعض لتحقيق مكاسب خاصة بها. ومع ذلك، توضح هذه الإجراءات اعتماد روسيا على الجهات الإقليمية الفاعلة لإيجاد الفرص. وعلى الرغم من أن روسيا ربما جنت الأرباح على المدى القصير، إلا أنها تعتمد على استمرار المواءمة بين المصالح والدول الإقليمية للاستمرار في الاستفادة.

إن الاستثمار الاقتصادي في الصناعة الروسية من قبل دول الخليج ومشاركة "أوبك" في مفاوضات إنتاج النفط قد زود روسيا بتمويل لأنشطتها المحلية والعالمية⁶⁸. ولكن الأنشطة الاقتصادية الإقليمية لـ"موسكو" هي أكثر من مجرد مكسب اقتصادي: إنها توفر لروسيا المزيد من المشاركة، والنفوذ والوجود المتزايد في جميع أنحاء الشرق الأوسط⁶⁹. على سبيل المثال، تمتلك شركات الطاقة التابعة للدولة الروسية، مثل "روس أتوم"، مكاتب دائمة في الشرق الأوسط، وكبار رجال الأعمال الروس يمارسون أعمالهم بشكل روتيني في جميع أنحاء المنطقة⁷⁰. إن الوجود الذي تحققه روسيا من خلال صفقات أعمالها يضمنه قادة الشرق الأوسط والصناديق السيادية التي ترغب روسيا في جذب المزيد من الاستثمارات إليها. ومما لا يثير الدهشة، أن هذه الدول تستخدم روسيا لمصلحتها الخاصة، مما يضع "موسكو" في موقف دقيق، وهو التمسك إلى حد ما بأولويات ومصالح وتصرفات دول الشرق الأوسط⁷⁰.

استفادت روسيا أيضاً من الفرص التي قدمتها الولايات المتحدة عن غير قصد. كما أشار أحد المشاركين في ورشة العمل، فإن "روسيا تصنع الأذى في فراغ عدم الاتساق الأمريكي"⁷¹. تصور التخفيض الأمريكي من المنطقة عقب إعلان التحول الأمريكي نحو آسيا⁷²، بالإضافة إلى قرار "واشنطن" الوقوف إلى جانب المحتجين في مصر وتونس، وآراء تقاعس الولايات المتحدة عن العمل في سوريا، عن فقدان قادة الشرق الأوسط ثقتهم بالالتزام الأمني الأمريكي⁷³. وقد أتاح ذلك لروسيا فرصة لتقديم نفسها كبديل للولايات المتحدة، لدعم الأنظمة القائمة وضد التدخل الغربي. وقد عزز تدخلها اللاحق في سوريا وجهة نظر روسيا كقوة عسكرية موثوقة، على استعداد للتدخل نيابة عن شركائها، حتى للدول التي عارضت نظام "الأسد"⁷⁴. وعلى الرغم من أن مشاركة روسيا المتزايدة في سوريا قد تحولت إلى تجدد الانخراط الاقتصادي والدبلوماسي في الشرق الأوسط، وهذا مدفوع جزئياً برغبة دول الشرق الأوسط في التقارب إلى روسيا خارج نطاق الولايات المتحدة⁷⁵. ونتيجة لذلك، لا تزال روسيا متمسكة بالخطوات الغربية ومكائد دول الشرق الأوسط لخلق الفرص، ومن غير المحتمل أو غير قادرة على إنشاء فرصها الخاصة.

سوف تستمر روسيا في أن تكون شريكاً ثانياً لدول الشرق الأوسط

بالنظر إلى سعي روسيا للحصول على مكانة ووضع القوى العظمى، فإنها ستستفيد من أن تصبح الضامن الأمني الرئيسي المفضل لمصر أو العراق، الدولتين الشريكتين للسوفيت سابقاً، إن لم تكن كليهما. على الرغم من أن روسيا قد حققت هذا الوضع في سوريا، إلا أن

"دمشق" لم تكن بالكامل تحت دائرة النفوذ الأمريكي، في حين تتمتع "بغداد" و"القاهرة" أيضاً بعلاقات أمنية كبيرة مع الولايات المتحدة⁷⁶. على الرغم من تعميق التعاون العسكري مع العاصمتين، إلا أن روسيا لم تتمكن حتى الآن من قلب أي من هذين البلدين بعيداً عن مدار الفلك الأمريكي. ويشير هذا إلى أن النموذج الروسي لا يزال أقل جاذبية لهذه الدول من الضمان الأمني الأمريكي. وكما ذكر أحد المشاركين في ورشة العمل، فإن "روسيا هي الخطة ب إذا لم تتمكن (دول الشرق الأوسط) من العمل مع الولايات المتحدة"⁷⁷.

وبدلاً من ذلك، استخدمت حكومات الشرق الأوسط -وخاصة دول الخليج- روسيا كبديل عن الولايات المتحدة ووسيلة للتأثير على "واشنطن" للعمل لصالحها. على سبيل المثال، وقعت الإمارات العربية المتحدة وروسيا اتفاقاً في عام 2017 للتعاون في تطوير طائرة مقاتلة من الجيل الخامس وسط إحباطات "أبو ظبي" إزاء العملية البيئية لـ"واشنطن" لتحديد ما إذا كانت ستبيع الإمارات طائرة نفاثة من طراز F-35 أملاً في أن يحفز هذا الإعلان "واشنطن" على التحرك⁷⁸. ومنذ ذلك الحين، وافقت الولايات المتحدة على الدخول في محادثات تمهيدية مع الإمارات العربية المتحدة على الطائرة F-35، وهي خطوة نحو الحصول على تلك المنصة⁷⁹.

تستخدم هذه الدول أيضاً الارتباط الدبلوماسي والاقتصادي مع روسيا للإشارة إلى الولايات المتحدة بأن لديها خيارات أخرى. كانت مبيعات الأسلحة، على وجه الخصوص، إشارة مفيدة. عندما أرجأت الولايات المتحدة مبيعات الأسلحة إلى مصر بسبب مخاوف حقوق الإنسان في أعقاب الانقلاب العسكري في عام 2013، كانت روسيا -الأقل اهتماماً بحقوق الإنسان وأكثر ميولاً لدعم القيادة العسكرية، والتي كانت تعتبرها استمراراً لنظام المخلوع حسني مبارك- تتدخل لتقديم الأسلحة فيما أطلق عليه "صفقة غير مشروطة"⁸⁰. وقد سمح هذا لـ"القاهرة" بإرسال رسالة إلى "واشنطن" مفادها أن مصر لم تكن تعتمد على الولايات المتحدة في التسليح وأن روسيا -منافس قوى عظيم- يمكن أن يسد احتياجات مصر. علاوة على ذلك، فإن توقيع روسيا على اتفاقيات فنية ومذكرات تفاهم مع قطر والمملكة العربية السعودية بشأن نظام الأسلحة S-400، وهي بالفعل قضية ساخنة بالنسبة لواشنطن بالنظر إلى شراء تركيا لهذا النظام، مما يقوض خطط التشغيل المشترك بين الولايات المتحدة وحلف الناتو، يعد إشارة واضحة إلى "واشنطن"⁸¹.

قد تصبح أوجه القصور في نهج روسيا أكثر وضوحاً على المدى الطويل، وعندما تتناقض مع مقاربات النهج الأمريكي.

في المثال الأول، ملأت روسيا المساحة التي تنازلت عنها الولايات المتحدة ولبت حاجة مصرية. في الثانية، دخلت روسيا في اتفاق محتمل؛ في حالة أن تثمر هذه المبيعات -والتي قد لا تكون جيدة- فإن إكمالها يعد مكافأة إضافية، لأن إعلانها البسيط كان كافياً لإحباط "واشنطن". يوضح كلا المثالين كيف يمكن للانخراط مع روسيا أن يكون بمثابة بوليصة تأمين لتأمين اهتمام "واشنطن" المستمر. ومن جانبها، قد تظل روسيا على استعداد للقيام بهذا الدور لأنها تتمتع بميزة ثانوية تتمثل في تفويض الولايات المتحدة⁸².

ومع ذلك، فإن مثل هذه الإشارات تذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يحرص قادة الشرق الأوسط على عدم تعريض علاقاتهم بالولايات المتحدة للخطر عند السعي لتعظيم خياراتهم. إن رغبتهم في عدم الإخلال بالتوازن مع الولايات المتحدة توضح أنه على الرغم من نجاح روسيا العسكري في سوريا، إلا أن نموذجها الأمني يترك الكثير مما هو مرغوب فيه. تسعى استراتيجية روسيا في الشرق الأوسط إلى استغلال الفرص المتاحة مع الحد من التكلفة والالتزام، والتي تختلف اختلافاً كبيراً عن نهج "واشنطن" طويل الأجل الملزم⁸³. وعلى الرغم من أن هذا قد يخلق مرونة لـ"موسكو" لمتابعة العلاقات المتعددة والصفقات التجارية في المدى القريب، فإنه لا يولد الالتزام والولاء، وكلاهما يحظى بتقدير القادة الإقليميين. قد تصبح أوجه القصور في نهج روسيا أكثر وضوحاً على المدى الطويل، وعندما تتناقض مع مقاربات النهج الأمريكي.

الدور المتزايد للصين في الشرق الأوسط

ومع ذلك، ليست فقط الولايات المتحدة هي التي تعتبر شريكاً أكثر جاذبية من روسيا من جانب الشرق الأوسط. هذه الدول تستخدم أيضاً الارتباط الدبلوماسي والاقتصادي مع روسيا للإشارة إلى الولايات المتحدة بأن لديها خيارات أخرى⁸⁴. بدأت الصين في الوصول إلى الشرق الأوسط منذ فترة، وآخرها من خلال مبادرة الحزام والطريق. يركز النهج الإقليمي للصين تقريباً بالكامل على الاقتصاد ويركز على المدى الطويل، حيث تستثمر بكين بشكل كبير في البنية التحتية في جميع أنحاء المنطقة لزيادة مكاسبها الاقتصادية في نهاية المطاف واستمرار وصولها إلى النفط⁸⁴. وعلى عكس "موسكو"، تظل "بكين" بعيدة عن السياسة الإقليمية ولا تقدم نفسها كمزود أمن لدول الشرق الأوسط. على الرغم من أن القادة الإقليميين قد استخدموا الصين أيضاً لسد الفجوات وإرسال إشارة إلى الولايات المتحدة⁸⁵، إلا أن "بكين" كانت شريكاً اقتصادياً مفيداً من حيث إنها مستهلك رئيسي للنفط وترغب في الاستثمار في الصناعة داخل المنطقة، على عكس روسيا⁸⁶. وعلى الرغم من أن دول الشرق الأوسط قد تمارس علاقاتها مع الصين بطريقة مماثلة كما تفعل مع روسيا، فإن بكين والولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى يعتبرون شركاء أكثر جاذبية بسبب ما يمكنهم جلبه للمنطقة، بينما روسيا أكثر محدودة في مساهماتها المحتملة.

استنتاج

لقد حققت مشاركة روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط الكثير، وفي رأي "موسكو"، فإن استراتيجيتها هي استراتيجية رابحة. لقد عززت روسيا قوة شريكها السوري، وعززت وجودها في بلاد الشام، وطورت العديد من الشراكات الاقتصادية، وحصلت

على مقعد على طاولة المفاوضات الرئيسية. لقد نجحت "موسكو" في الاستفادة من الأحداث والفرص المتاحة في الشرق الأوسط لإعادة بناء صورتها كقوة عظمى. ومع ذلك، لا ينبغي المبالغة في تقدير الدور المحتمل لروسيا في الشرق الأوسط، حيث تواجه روسيا قيوداً كبيرة فيما يمكن أن تحققه والجهات الفاعلة الإقليمية التي ستسمح لها بتحقيقه، وقد يكون هناك عدم توافق بين طموحات موسكو والموارد المتاحة.

لا تزال سوريا مثلاً رئيسياً على قيود الاستراتيجية الإقليمية لروسيا، فقد منع التدخل الروسي في سوريا في سبتمبر/أيلول 2015 انهيار نظام "الأسد" وانهيار الدولة السورية بتكلفة صغيرة نسبياً⁸⁷، ويمثل هذا التدخل أولويات السياسة الخارجية الروسية المختلفة: دعم الأنظمة والمؤسسات القائمة؛ ضمان عدم انهيار النظام؛ ومنع امتداد الصراع والعنف إلى الدول المجاورة وروسيا. بالتسوية مع هذه المبادئ التوجيهية، سعت روسيا إلى استخدام تدخلها في سوريا لتعزيز وضعها كقوة عظمى. ومع ذلك، يبقى أن نرى ما إذا كانت روسيا مستعدة لاتخاذ خيار سياسي حاسم وقبول تكاليف الحفاظ على النفوذ في منطقة تعتبر ثانوية في أحسن الأحوال لمصالحها الحيوية.

على الرغم من أن تدخل "موسكو" العسكري في سوريا حال دون انهيار النظام، إلا أن "موسكو" ناضلت من أجل أن تواجه قيوداً كبيرة فيما يمكن أن تحققه والجهات الفاعلة الإقليمية التي ستسمح لها بتحقيقه، وقد يكون هناك عدم توافق بين طموحات "موسكو" والموارد المتاحة.

ترجمة مكاسبها العسكرية إلى نجاحات سياسية

تود روسيا التوصل إلى تسوية سياسية في سوريا تحافظ على مصالحها، لكنها لم تتفق بعد نظام "الأسد" بقبول هذه التسوية. إن الافتقار النسبي لروسيا إلى النفوذ غير العسكري يشير إلى وجود حد لدرجة نفوذها على النظام السوري، مما يعزز المفهوم الشاذ المتمثل في أن نجاحه العسكري قد يقيد في الواقع نفوذه. ربما تكون روسيا قد أنقذت "الأسد"، ومن الواضح أن "الأسد" يعتمد على القوة العسكرية الروسية للبقاء على قيد الحياة، ولكن من غير الواضح كيف يمكن لروسيا أن تستخرج نفسها من سوريا دون المخاطرة بانهيار والتأثير على سمعتها. ويبدو الآن أن فك الارتباط -الذي كان ذات أولوية بالنسبة لـ"موسكو"- غير مرجح بشكل متزايد.

وفي غياب التزامات أعمق، من المرجح أن تظل روسيا مملوكة لهذه الجهات الفاعلة لإيجاد الفرص.

وهذا يدل على أنه على الرغم من نجاحاتها، لا يمكن لروسيا أن تملّي النتائج في المنطقة على الرغم من قدرتها على تعقيد السياسات. لقد جعلت القيود التي فرضتها "موسكو" سياساتها تفاعلية تستجيب لردود الأفعال، وليست استباقية، وجعلت من الصعب على روسيا تشكيل الأحداث التي لم تكن موجودة بالفعل. وبدلاً من التصرف كصانع ملوك في الشرق الأوسط، تختار "موسكو" بدلاً من ذلك سياسات من شأنها أن تضمن تراجعها للعب كشرط مؤقت أو مفسد على المدى الطويل. على الرغم من أن روسيا تحقق مكاسب اقتصادية قصيرة الأجل، وتأمين شراكات متعددة لزيادة الانخراط، وتخطي الخطوات الغربية لتعقيد السياسات وتقييد النفوذ الغربي في المنطقة، فإن مشاكل روسيا في الشرق الأوسط لا تزال دون حل على المدى الطويل. لم تقم روسيا بتوطيد العلاقات طويلة الأمد -خاهيك عن التحالفات- أو غيرت ديناميكيات المنطقة بشكل دائم لصالحها، لأنها اختارت بدلاً من ذلك زيادة المرونة وكسب الشركاء، وهو الأمر الذي أصبح ممكناً فقط عن طريق تجنب الالتزام الأعمق تجاه أحد الطرفين على الآخر. لا يمكن لروسيا أن تلتزم بأنواع السياسات التي من شأنها تدعيم علاقات أكثر ديمومة دون تفويض نهجها الحالي.

ونتيجة لذلك، فإن دول الشرق الأوسط هي التي تسيطر على الأجندة الإقليمية، وليس روسيا. تتمتع دول الشرق الأوسط بالأولوية في علاقاتها مع روسيا، حيث تحدد عمق العلاقات وما إذا كانت ستقيد أو تعزز أهداف روسيا ومصالحها. وهذا بدوره يترك روسيا مرتبطة بمصالحها وأفعالها، بدلاً من قيادة "موسكو" للأجندة الإقليمية كقوة عظمى. وفي غياب التزامات أعمق، من المرجح أن تظل روسيا مملوكة لهذه الجهات الفاعلة لإيجاد الفرص.

كانت القوى العظمى تقليدياً قادرة على الحفاظ على التواصل مع العديد من الجهات الفاعلة على مدى فترة طويلة من الزمن. روسيا، ومع ذلك، في خطر، حيث إن قدرتها على التصرف بشكل متنسق في المنطقة وتكرار نجاحاتها على المدى الطويل أمر مشكوك فيه. وهذا يدل على أنه على الرغم من نجاحاتها، لا يمكن لروسيا أن تملّي النتائج في المنطقة على الرغم من قدرتها على تعقيد السياسات الغربية والنجاح في سوريا، وربما ستبقى هناك إلى أجل غير مسمى، لكنها ستحتاج إلى توسيع وجودها في المنطقة إذا كانت تسعى إلى الحصول على نفوذ أكبر. ومع ذلك، فإن اعتماد "موسكو" على الموارد والفرص -مدفوعة بدول الشرق الأوسط، وليس روسيا- يشير إلى أن نهجها الإقليمي غير مستدام وأن التوسع غير مرجح. هذا يتناقض مع دول مثل الولايات المتحدة والصين -وكلاهما قادران إلى حد ما على خلق وتقديم فرص طويلة الأجل، وتشكيل الأحداث في مصلحتهم، والحفاظ على مشاركتهم الإقليمية- تسعى وراء المصالح في المنطقة.

لقد نجحت استراتيجية روسيا، في معظمها، في تحقيق العديد من المكاسب وتأمين دور روسيا كلاعب مهم في المنطقة، لكن التركيز على الانتصارات الجيوسياسية لروسيا يبالغ في نجاحها ويفشل في إدراك القيود الكامنة في استراتيجية روسيا، بدلاً من ذلك يضخم سرداً لتأثيرها المتزايد في الشرق الأوسط، ويتجاهل توقعات روسيا الأقل من الجهات الإقليمية الفاعلة. ولا ينبغي التقليل من أهمية حدود

الاستراتيجية الإقليمية لروسيا، كما أنه من المهم لمخططي السياسة الأمريكية أن يضعوها في الاعتبار عند صياغة استراتيجيات لمواجهة النفوذ الروسي في المنطقة، لأن الشرق الأوسط يظل ساحة جاذبة للمنافسة الاستراتيجية طويلة الأجل بين الولايات المتحدة وروسيا. وعلى الرغم من أن روسيا يمكنها إحباط وتفويض سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، فإنها لا تستطيع خلق فرص أو استبدال الولايات المتحدة كقوة سائدة.

لقد لعبت روسيا رغم قلة مواردها بشكل فعال للغاية، لكن استراتيجيتها تظل مليئة بالتوترات والقيود المتأصلة. وقد تتحول نقاط قوة استراتيجية روسيا على المدى القصير -معاملاتها، وتحقيق التوازن بين شركاء متعددين، ونهجها الخالي من الالتزام- إلى نقاط تراجع وانحدار على المدى الطويل.